United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

التراث العالمي 20 GA

WHC-15/20.GA/13
باريس، ٦ نوفمبر **2015**
الأصل: انجليزي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة العشرون للجمعية العامة للدول
الأطراف في الاتفاقية الخاصة بحماية
التراث العالمي الثقافي والطبيعي

باريس، مقر اليونسكو
18-20 نوفمبر/تشرين الثاني 2015

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت: التراث العالمي والتنمية المستديمة

13. التراث العالمي والتنمية المستديمة

الملخص

تقدم هذه الوثيقة مسودة السياسة التي تسعى لتضمين منظور التنمية المستديمة في إجراءات اتفاقية التراث العالمي، والتي طالبت بها اللجنة في قرارها **36 COM 5C**، والأعمال المتوقعة.

ينبغي قراءة هذه الوثيقة مع *WHC-15/20.GA/INF.13* التي تشمل وثيقة مسودة السياسة.

مشروع القرار: *20 GA 13*، أنظر القسم "ثالثا"

أولا الخلفية

1. رحبت لجنة التراث العالمي في دورتها الرابعة والثلاثين (برازيليا 2010) بنتيجة مؤتمر الخبراء الذي انعقد في باراتي (البرازيل) من 29 إلى 31 مارس/أذار 2010 بشأن العلاقة بين اتفاقية التراث العالمي والتنمية المستديمة. وافق المؤتمر على اعتبار السياسات والإجراءات التي تحافظ على القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات وتساهم في التنمية المستديمة في تنفيذ الاتفاقية. وبناء على طلب من اللجنة، تم عقد مؤتمر خبراء ثاني حول نفس الموضوع في أورو بريتو (البرازيل) فبراير/شباط 2012. نادى مؤتمر أورو بريتو مجتمع التراث العالمي بأن يتعهد بقوة باتباع أجندة التنمية المستديمة وأن يضع سياسة خاصة تلبي هذه الحاجة وتساهم في أهداف خطة العمل الاستراتيجية والرؤية 2012-2022 التي تبنتها الجمعية العامة للدول الأطراف (يونسكو 2011) في قرارها **18 GA 11** المعتمد في دورتها الثامنة عشرة.

2. طلبت لجنة التراث العالمي في قرارها **36 COM 5C** المعتمد في دورتها السادسة والثلاثين (سانت بترسبورغ 2012) من مركز التراث العالمي بدعم من الكيانات الاستشارية بتشكيل فريق عمل محدود من الخبراء يقوم باقتراح سياسة لتضمين التنمية المستديمة في إجراءات اتفاقية التراث العالمي.

3. الهدف من هذه السياسة، على النحو الذي حددته اللجنة، هو مساعدة وتوجيه الدول الأعضاء، والممارسين والمؤسسات والمجتمعات للاستفادة من إمكانيات التراث العالمي والتراث بشكل عام، للمساهمة في التنمية المستديمة. في الوقت نفسه، يجب أن تضمن هذه السياسة اتفاق استراتيجيات الحوار والإدارة بشكل مناسب مع أهداف التنمية المستديمة الأوسع. في الإجراء، كان من المفترض عدم المساومة على الهدف الأساسي لاتفاقية التراث العالمي لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.

4. وبالتالي شكلت الأمانة فريق من الخبراء يعمل على أساس طوعي من أجل وضع المسودة الأولي لوثيقة السياسة على أساس إطار العمل التصوري الذي تبنته الأمم المتحدة على مستوى واسع في سياق المناقشات التي انتهت بوضع أجندة التنمية لما بعد 2015. وأيدت اللجنة المنهجية المتبعة في إعداد السياسة في قرارها **38 COM 5D**الذي اتخذته في دورتها الثامنة والثلاثين (الدوحة 2014).

5. التقى فريق الخبراء المرة الأولى في كوتبوس بألمانيا من 12 إلى 16 أكتوبر/تشرين الأول 2014، مع ممثلي الكيانات الاستشارية وبتعاون من جامعة براندبورغ التقنيةوبدعم مالي من حكومة ألمانيا. تم تنظيم ورشة عمل ثانية بفضل المساهمة السخية لحكومة فيتنام، انعقدت في نين بان، فيتنام، من 22 إلى 24 يناير/كانون الثاني 2015. استفادت ورشة العمل من مساهمة عشر مديري مواقع من مناطق مختلفة وعدد من كبار المسؤولين الفيتناميين، مما ساعد على النقد البناء من الذين مروا بتجربة تنفيذ الاتفاقية "على أرض الواقع".

6. وثيقة مسودة السياسة التي تمخضت عن ذلك العمل أخذت أيضا في الاعتبار كم الأفكار والمبادئ والتوصيات الهائل الذي كان ثمرة أكثر من مائة لقاء ومؤتمر تم تنظيمها في سياق الاحتفال بالعيد الأربعين لاتفاقية التراث العالمي 2012، والذي كان موضوعها "التراث العالمي والتنمية المستديمة: دور المجتمعات المحلية"[1]، وأيضا الحوار المستمر من أجل وضع أجندة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015.

7. تم تقديم وثيقة مسودة السياسة للجنة كي تدرسها في دورتها التاسعة والثلاثين (بون 2015). أثناء المناقشات، عبر أعضاء اللجنة عن مساندتهم الواسعة لوثيقة السياسة. وركز بعض أعضاء اللجنة على الحاجة لمصالحة الصون مع التنمية من أجل ضمان المحافظة على الأجل الطويل على ممتلكات التراث العالمي. كما لاحظ أعضاء اللجنة أيضا وجود اختلافات متفاوتة في حالات ممتلكات التراث العالمي وركزوا على أهمية عدم وجود صعوبة في تنفيذ السياسة من بعض الدول الأطراف.

8. لهذه الأسباب، رأت اللجنة أن مشاورة إضافية مع الدول الأطراف قد تكون ذات فائدة وبالتالي طلبت منح فرصة للدول الأطراف بالتعليق على وثيقة السياسة قبل عرضها على الجمعية العامة. كما أشارت اللجنة أيضا إلى الحاجة لتأمين الاتساق بين وثيقة مسودة السياسة والخطوط التوجيهية للسياسة العامة في المستقبل، التي وردت في النقطة 11 من القرار **35 COM 12B** (اليونسكو 2011) حيث الغرض والمحتوى لا يزالا قيد الإعداد. لتحقيق ذلك، تم اقتراح إجراء تعديلات طفيفة على وثيقة سياسة التنمية المستديمة بما أن تعتمد الجمعية العامة الخطوط التوجيهية للسياسة. علاوة على ذلك، ستحتاج الأمانة أن تنتظر وضع الخطوط التوجيهية للسياسة العامة قبل أن تعد الاقتراحات لتغيير الخطوط التوجيهية التشغيلية التي تسعى لترجمة السياسات إلى إجراءات فعلية.

9. وفي بيان مشترك أمام اجتماع اللجنة التاسع والثلاثين في بون، عبرت الكيانات الاستشارية عن تأييدها لوثيقة مسودة السياسة. وأكدت الكيانات الاستشارية بشكل خاص على تأثير ذلك في تعزيز البند "C" الخامس للمجتمعات، كجزء من الأهداف الاستراتيجية التي تبنتها اللجنة في دورتها الواحدة والثلاثين (كريستشيرش 2007)، كما لاحظت أيضا أن عددا

[1] أعد مركز التراث العالمي موجزا تحليليا للأحداث المرتبطة بالعيد الأربعين، متاح على انترنت على العنوان التالي:
http://whc.unesco.org/document/128767

من جوانب السياسة سيستفيد من مزيد من الدقة. وعبرمراقبان من المنظمات غير الحكومية، الأول يتحدث باسم جمعية المحافظة على الحيوان والحياة البرية بلندن والثاني يمثل منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية عن تأييدهما لمسودة السياسة. المتحدث باسم جمعية المحافظة على الحيوان والحياة البرية بلندن دافع عن تنفيذ سياسات صارمة لعدم التهاون وعدم التأثير فيما يتعلق بأنشطة الاستخراج في مواقع التراث العالمي الطبيعية و المختلطة. رحب ممثل منتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية بالأهمية التي منحت لمشاكل الشعوب الأصلية في بعض بنود وثيقة مسودة السياسة، ولكنه أشار لإمكانية وجود سبيل لجعل تلك الأحكام مقيدة من خلال التغييرات الواضحة في الخطوط التوجيهية التشغيلية وأكد على الحاجة للاعتراف بالشعوب الأصلية ليس فقط كأطراف معنية بل كأطراف صاحبة حق.

10. وفي النهاية، اعتمدت اللجنة وثيقة السياسة وتبنت القرار **39 COM 5D** بشأن مراجعة وثيقة السياسة من منطلق ما تمخضت عنه مناقشات الدورة التاسعة والثلاثين وأجندة 2030 للتنمية المستديمة، وكذلك التعليقات التي قدمتها الدول الأطراف وعرضها على الجمعية العامة للنظر والتبني.

ثانيا - ملخص تعليقات الدول الأطراف

11. تم توزيع وثيقة السياسة على جميع الدول الأطراف للتعليق من خلال رسالة دورية في 17 يوليو/تموز 2015 طلبت فيها من الدول الأطراف الوفاء بتعليقاتها في غضون 31 أغسطس/آب 2015. في نهاية فترة المشورة، قدمت إحدة وعشرين دولة تعليقاتها واقتراحاتها. تعلقت أغلب التعليقات باقتراحات صياغة خاصة أو مشاكل في المصطلحات. واتصلت تعليقات أخرى بمواضيع أكثر عمومية وتساؤلات حول الغرض من السياسة وإجراءات تنفيذها في المستقبل. جمعت الأمانة جميع الاقتراحات المستلمة في جدول، شمل أيضا، شرح الأمانة لطريقة معالجة كل تعليق في النسخة المنقحة من وثيقة السياسة. هذا الجدول متاح على انترنت في: http://whc.unesco.org/en/sessions/20ga/documents.

12. تمت مراجعة دقيقة لوثيقة السياسة بالتشاور الوثيق مع الكيانات الاستشارية لمعالجة التعليقات التي أوفت بها الدول الأطراف وكذلك لضمان الاتساق مع أجندة 2030للتنمية المستديمة [2] وإطار عمل سنداي[3]، حيث أن الأخير يمثل مفتاح السياسة الدولية لتخفيض مخاطر الكوارث للأعوام الخمسة عشر المقبلة. أجندة 2030 للتنمية المستديمة وإطار عمل سنداي الذي تبنتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر/أيلول 2015 ثم المؤتمر العالمي حول تخفيض مخاطر الكوارث في 18 مارس/آذار 2015، على التوالي، شمل لأول مرة، عدد من المراجع الهامة للثقافة والتراث، منحت سندا إضافيا لوثيقة مسودة السياسة ومبادئها. في التفاصيل، وثيقة مسودة السياسة الواردة في الوثيقة WHC-15/20.GA/INF.13تحيل للعديد من الأولويات التي تم تحديدها في الوثائق المنوه عنها سابقا، وبشكل أساسي الوثائق المرتبطة بشكل وثيق بمجال اتفاقية التراث العالمي.

13. يعتبر مركز التراث العالمي والكيانات الاستشارية أن تبني هذه السياسة سوف يساعد كثيرا في الاستفادة من إمكانيات التراث العالمي للمساهمة في التنمية المستديمة، وفي الوقت نفسه يضمن الحماية طويلة الأجل للتراث العالمي من خلال علاقة أكثر انسجاما بين الصون والتنمية. كما ستساعد السياسة أيضا في تقريب ومحاذاة الاتفاقية مع شريحة عريضة من وسائل السياسة الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن البيئة (MEA)، في إطار العمل المتسع لأجندة 2030 للتنمية المستديمة. ولاحظ مركز التراث العالمي والكيانات الاستشارية أن إدخال منظور التنمية المستديمة يمد بمنصة واعدة لتنمية التعاون بين اتفاقية التراث العالمي واتفاقيات اليونسكو الثقافية الأخرى، مثل اتفاقية 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي واتفاقية لاهاي بشأن حماية الملكية الفكرية وبروتوكوليها (1954 و1999)، على سبيل المثال لا الحصر.

14. كما وافق مركز التراث العالمي والكيانات الاستشارية على أنه في حالة ما تبنت الجمعية العامة وثيقة مسودة السياسة يكون من الضروري ضمان الاتساق بين هذه الوثيقة والخطوط التوجيهية المقبلة لسياسة اتفاقية التراث العالمي. وبالتالي، يكون من دواعي الحرص أن ننتظر أن تتبني اللجنة مجال وبنية الخطوط التوجيهية المقبلة للسياسة قبل عمل التغييرات الخاصة في الخطوط التوجيهية التشغيلية من أجل ترجمة وثيقة مسودة السياسة بشأن التنمية المستديمة إلى إجراءات تشغيل خاصة. ونحتاج أيضا لمبادرات بناء القدرات كي يتسنى للأطراف المعنيةتطبيق السياسة فعلاً. وتشمل مبادرات بناء القدرات برامج التدريب، والخطوط التوجيهية التي تعالج الأبعاد الخاصة للتنمية المستديمة، ودراسات الحالات، ومؤشرات قياس تقدم التنفيذ.

15. في هذا الصدد، اعترف مركز التراث العالمي والكيانات الاستشارية بأن الموارد اللازمة لتلبية هذه الأنشطة الضرورية لا تتوفر في الوقت الحالي. وبدون توفير تلك الموارد اللازمة فإن الأثر المرجو من سياسة التنمية المستديمة سيضمحل بشكل ملحوظ. لهذا السبب، نشجع الدول الأطراف بشدة كي تساهم في الموارد خارج الميزانية من أجل تحقيق هذا الهدف الهام.

16. وثيقة مسودة السياسة المنقحة بطلب من لجنة التراث العالمي في دورتها التاسعة والثلاثين والواردة في الوثيقة WHC-15/20.GA/INF.13 (المتاحة على انترنت في http://whc.unesco.org/en/sessions/20ga/documents/) تم عرضها على الجمعية العامة العشرين للدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي للنظر والاعتماد.

---

[2] متاحة في: https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

[3] متاح في: http://www.unisdr.org/we/coordinate/sendai-framework

ثالثا - مشروع القرار

مشروع القرار: *13 GA 20*

إن الجمعية العامة،

1. وقد درستالوثيقتين**WHC-15/20.GA/13** و**WHC-15/20.GA/INF.8**،

2. تُذكر بالقرارين **36 COM 5C**, **38 COM 5D** و**39 COM 5D** اللذان اعتمدتهما لجنة التراث العالمي في دورتها السادسة والثلاثين (سان بيترسبورغ 2012) والثامنة والثلاثين (بون 2015) على التوالي،

3. تشكرجامعة براندبورغ التقنية، وحكومة ألمانيا وحكومة فيتنام لدعمهم إعداد وثيقة مسودة السياسة بشأن إدماج منظور التنمية المستديمة في اتفاقية التراث العالمي؛

4. تحيي العمل الذي أنجزه فريق الخبراء على أساس طوعي على الرغم من نقص الموارد، بتنسيق من مركز التراث العالمي وبمشورة ضيقة مع الكيانات الاستشارية لإعداد وثيقة مسودة السياسة الملحقة بالوثيقة WHC-15/39.COM/5D؛

5. تأخذ في اعتبارهاالمناقشة التي دارت حول هذا الموضوع خلال دورة اللجنة التاسعة والثلاثين (بون 2015)، وتعليقات الدول الأطراف حول هذه المسودة من خلال إجراء مشورة موسع وكذلك أهم نتائج أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستديمة؛

6. تتبنى وثيقة السياسة المنقحة بشأن إدماج منظور التنمية المستديمة في إجراءات الاتفاقية، على النحو الوارد في الوثيقة WHC-15/20.GA/INF.13؛

7. تطلب من مركز التراث العالمي والكيانات الاستشارية أن تعد وتعرض على اللجنة للدراسة – بمجرد تبني الجمعية العامة لإطار عمل واضح بشأنالخطوط التوجيهية المقبلة للسياسة تشمل المجال والبنية، وحسب الموارد المتاحة – اقتراحات بشأن:

   أ) التغييرات اللازمة على الخطوط التوجيهية التشغيلية، التي ستترجم مبادئ وثيقة السياسة بشأن التنمية المستديمة إلى إجراءات تشغيلية خاصة،
   ب) ومؤشرات لقياس مدى تقدم تنفيذ السياسة؛
   ت) ومبادرات بناء القدرات، اللازمة لتحقيق التنفيذ، بما فيها تحديد النفقات ذات الصلة؛

8. تنادي الدول الأطراف بالمساهمة ماديا من أجل تحقيق هذا الهدف؛

9. تشجع مركز التراث العالمي على توعية الدول الأطراف، بالشكل المناسب، بتنفيذ السياسة، وتحديداً من منطلق الحاجة لوضع الآليات التسيير المناسبة بغية الوصول لمستوى التوازن المثالي بين التراث العالمي والتنمية المستديمة، والدمج ما بين حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية ومواصلة تحقيق أهداف التنمية المستديمة؛

10. كما تشجع اليونسكو والكيانات الاستشارية على النشر الموسع لوثيقة السياسة كما اعتمدتها الجمعية العامة والنشرات الأخرى ذات الصلة لمجتمع التراث العالمي والجمهور العريض وتشجيع تطبيقها؛

11. توصيالمراكز من الفئة 2 وهيئات اليونسكو المعنية بالتراث العالمي والشبكة الأعرض لجامعة منتدى اليونسكو والتراث بأن تمنح الأولوية لتنفيذ هذه السياسة ضمن مبادراتها بشأن بناء القدرات والبحث؛

12. وتطلب أيضا من مركز التراث العالمي أن يعرض على الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين المتوقع عقدها عام 2017 تقريرا حول تقدم تنفيذ الأحكام المنوه عنها أعلاه.